رجال الأعمال
مصريين

شهرية اقتصادية | السنة الثامنة عشر | نوفمبر ٢٠١٨

محمد السلاب: هدفي دعم الصناعة المحلية وتذليل العقبات أمام المستثمرين

شركة أوراسكوم للاستثمار القابضة تعتزم استخدام حصيلة بيعها بكامل حصتها بشركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية

د. تامر جمعه نائب رئيس البنك الزراعي

« الزراعى المصرى» يحل أزمات الفلاح والمستهلك

د. «سعد الدين»:

«السيسى» أدار ملف الغاز باقتدار..
والنتيجة اكتفاء ذاتى وقدرة متنامية على تصدير الفائض

مصر عائمة على بحر من «الطاقة النظيفة»..
وإمكانياتها تؤهلها لتكون مركزها الإقليمى

أكد الدكتور محمد سعد الدين، رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمرى مصانع تعبئة الغاز السائل، ورئيس لجنة الطاقة المتجددة والغاز المسال باتحاد الصناعات، إن مصر «عائمة على بحر» من الغاز الطبيعى، منوهاً بأن إمكانياتها تؤهلها لتكون مركزه الإقليمى، موضحاً أن اكتشافه بكميات وفيرة فى مصر مؤخراً أحد أسباب توتر علاقاتها مع قطر وتركيا، مشيراً إلى أننا «زاحمنا الدوحة» فى إنتاجه، واختطفنا دور «المركز الإقليمى» الذى كانت «أنقرة» تطمح إليه.

وأضاف «سعد الدين»، أن «الرئيس السيسى أدرك جيداً أهمية الغاز، فسابق الزمن لترسيم حدودنا البحرية، واختصار الوقت للبدء فى إنتاج حقل (ظهر)، فقطع الطريق على مشروعات إقليمية منافسة»، مؤكداً أن الرئيس أدار مواردنا من الغاز بشكل كفء، والنتيجة اكتفاء ذاتى وقدرة متنامية على تصدير الفائض، وأوضح «سعد الدين» أن فتح باب استيراد الغاز من إسرائيل له اعتبارات كثيرة، ولا يمس أمننا القومى لأن الهدف تصديره للغير، وليس لسوقنا المحلية، منوهاً بأن القرار السياسى فى مصر هو عدم تصدير الغاز خاماً، ولكن استخدامه فى صناعات البتروكيماويات وبيع المليون وحدة حرارية منه بـ٥٠ دولاراً بدلاً من ٥ دولارات. إلى نص الحوار:

كيف تحول الآن لأحد أهم مصادر الطاقة فى العالم؟

- تغير التكنولوجيا هو السبب، قديماً كانت شركات التنقيب عن النفط حين تجد غازاً فى بئر تغلقه أو «تولع فيه» لعدم قدرتهم على الاستفادة منه، وحتى تستفيد يجب نقله عبر أنابيب أو عن طريق الإسالة، والأنابيب كانت دائماً متاحة لكنها صعبة ومكلفة، لأنها تخترق ممرات مائية وحدوداً دولية، أما تكنولوجيا الإسالة فلم تكن متاحة، وبدأت تظهر للوجود منذ نحو ٣٠ عاماً فقط، ما أحدث طفرة هائلة فى الاهتمام بالغاز، والأهم من الإسالة الآن تكنولوجيا جديدة ظهرت مؤخراً تمكننا من نقل الغاز الطبيعى بدون أنابيب أو إسالة، وتعتمد هذه على نقله مضغوطاً فى شاحنة، تماماً مثل أنبوبة البوتاجاز، وتتوجه هذه الشاحنة لأى محطة غاز لتغذى السيارات مباشرة، وقبل أن تفرغ تأتى شاحنة أخرى لتحل محلها وهكذا.

معنى ذلك أنه أصبح ممكناً أن نتوسع فى محطات الغاز دون التقيد بمسارات الأنابيب؟

- نعم لأن التكنولوجيا الجديدة، التى بدأنا نستخدمها فى مصر، تحررنا من الحاجة لخطوط الأنابيب والإسالة وكلاهما مكلف جداً، ما يساعدنا على زيادة محطات التزود بالغاز، أضف إلى ذلك أن التكنولوجيا الجديدة اقتصادية للغاية، فإنشاء خط أنابيب للغاز طوله ١٠٠ كيلومتر يكلف نحو ٤٧٠ مليون جنيه مقابل ٦٥ مليون جنيه للتكنولوجيا الجديدة، ما يعنى أنه يوفر ٨٠٪ من التكلفة، وما أريد أن أقوله إن التطور فى آليات استكشاف واستخراج ونقل الغاز من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، هى التى أكسبت الغاز مؤخراً أهمية، خصوصاً أنه نظيف ورخيص، ومتوافر بكميات كبيرة، لذلك أصبحنا نعيش اليوم زمن الغاز، فهو الوقود الأساسى لمحطات الكهرباء ومعظم المصانع وكثير من وسائل النقل تستخدمه كمادة خام رئيسية فى صناعات متعددة منها البتروكيماويات.

إذا كان الغاز متوافراً بكميات كبيرة فلماذا الصراع عليه؟

- لأن أى سلعة يرتفع عليها الطلب تزيد الرغبة فى الاستحواذ عليها، والبترول ينضب والغاز مقبل، كما أنه بزنس مربح فى التنقيب عنه وفى نقله وإسالته، ثم إن الأقمار الصناعية كشفت توافر الغاز فى مناطق محددة فقط من العالم، ومنها مصر التى تضم كميات وفيرة منه فى الصحراء الغربية والبحرين «الأحمر، والمتوسط»، وتقدر احتياطات مصر فى المتوسط وحده بنحو ٢٠٠ تريليون قدم مكعب، أى نحو ٦ أضعاف حجم حقل ظهر العملاق ونحو ١٠٠ تريليون قدم مكعب فى البحر الأحمر، حقيقة الأمر مصر عائمة على بحر من الغاز.

هل إدراك القيادة السياسية لهذه الحقائق هو الذى دفعها للإسراع بترسيم حدودنا فى البحرين المتوسط والأحمر؟

- بالتأكيد، فقد سارع الرئيس السيسى لترسيم الحدود مع اليونان وقبرص فى المتوسط، وكذلك فعل فى البحر الأحمر مع السعودية، ورغم كل الجدل الذى صاحب ترسيم الحدود مع المملكة، لكن كثيراً من الناس لم يكن مدركاً لحتمية الانتهاء من ترسيم الحدود حتى تقبل الشركات الكبرى بدء عملية استكشاف الغاز هناك، فلن تقبل شركة المخاطرة بالاستثمار فى منطقة مُتنازع عليها، وهناك مناطق لم تكن محل نزاع لكنها أصبحت كذلك، بعد اكتشاف الغاز بها كما حدث بين تركيا وقبرص.

كيف ساهم اكتشاف الغاز بمصر فى توتر العلاقة بينها وبين تركيا وقطر؟

- قطر من أكبر منتجى الغاز المسال فى العالم، وكانت تخطط لإرسال غازها لأوروبا عن طريق سوريا ثم تركيا التى تستورد الغاز، لكنها كانت تطمح أن تكون مركزاً إقليمياً لتجارة الغاز، ما حدث أن مصر دخلت منافساً لقطر كمنتج للغاز، ما ينتقص من حصة الدوحة فى السوق، خصوصاً أنك أقرب لأوروبا أى أرخص، ما يجبرها على خفض أسعارها، أما بالنسبة لتركيا فقد اختطفت مصر لنفسها الدور الذى كانت تطمع فيه أنقرة، ونحن فى طريقنا لنصبح المركز الرئيسى لتجارة الغاز فى المنطقة.

وكيف تفوقت مصر على تركيا واختطفت منها هذا الدور؟

- مصر أهلت نفسها لهذا الدور بشكل أسرع من تركيا، فلديها مصانع الإسالة وخطوط الأنابيب والموانئ، فضلاً عن إنتاج وفير من الغاز، وهى الدولة الوحيدة التى تملك كل هذه الإمكانات بالمنطقة،

إذ إن إسرائيل وقبرص، البلدين الوحيدين فى شرق المتوسط اللذين اكتشفا الغاز فى أراضيهما، لا يملكان هذه الإمكانات، ويفضلان أن يصدرا الغاز عن طريق مصر بدلاً من تركيا إلى أوروبا، لأن مصر تمتلك بنية تحتية جاهزة، فلديها محطتا إسالة فى إدكو ودمياط، وخط أنابيب قديم كان ينقل الغاز المصرى لإسرائيل والأردن، وكان مخططاً له أن يصل إلى سوريا، ويمكن استعماله لاستقبال غاز إسرائيل حتى يتم تسييله لدينا ونقله لأى مكان فى العالم، كما أن حقل ظهر موجود على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر من شواطئنا على البحر المتوسط، أى إن لدينا خطوط أنابيب بطول ٢٠٠ كيلو تنقل لنا إنتاج الحقل، وحقول إسرائيل وقبرص على مسافات تتراوح بين ٢٠ و٣٠ كيلومتراً من «ظهر»، ومن المؤكد أن إقامة خط بطول ٢٠ و٣٠ كيلومتراً أسهل بكثير من خط جديد بطول ٢٠٠ كيلومتر.

معنى ذلك أن هناك التقاء مصالح بين مصر وإسرائيل وقبرص ودول شرق المتوسط حال اكتشاف غاز لديها وأوروبا التى ترغب فى تنويع مصادر الغاز؟

- نعم مصالح كل هذه الدول تتوافق مع مصر، لأنها تمتلك القدرة على الإنتاج وخطوط أنابيب ومحطات إسالة، ما يمكنها من أن تصبح مركزاً للغاز HUB لكل منطقة شرق المتوسط التى تضم الدول المنتجة للغاز مثل إسرائيل وقبرص واليونان وليبيا والجزائر وأى بلد آخر قد يكتشف غاز فى أراضيه مثل لبنان وسوريا.

اتفاق «السيسى» مع اليونان وقبرص على إنشاء «منتدى شرق المتوسط» يعنى أن مصر ستصبح بورصة الغاز فى المنطقة خلال شهور

لكن ما معنى أن تكون مركزاً إقليمياً لتجارة الغاز ومتى يمكن أن يتحقق ذلك؟

- المركز الإقليمى معناه أن تأخذ مصر إنتاج الدول المحيطة وتقوم بتسييله ونقله إلى أوروبا. وهذا ما سعى لتحقيقه الرئيس السيسى منذ فترة طويلة وبدأ يتحقق بالفعل عندما اتفق مع رئيس قبرص ورئيس الوزراء اليونانى، الأربعاء الماضى، على إنشاء «منتدى غاز شرق المتوسط» يكون مقره القاهرة، ما يعنى أننا سنصبح ببساطة فى غضون شهور، أى خلال العام المقبل، مقراً لبورصة الغاز فى المنطقة، حيث تتركز كل أنشطة البيع والتوزيع وتتحدد الأسعار. وهذا هو المقصود بكلمة مركز إقليمى أو «HUB». وأى دولة أخرى، مثل تركيا، تريد منافستك لن تستطيع لأنك قطعت عليها الطريق، والسبب فى ذلك يرجع لعنصر السرعة، والرئيس السيسى ضغط بشدة ليسابق الزمن وينفذ ما كان يمكن أن يتم فى ٥ سنوات لأقل من عامين حتى يخرج حقل «ظهر» للوجود، ولو انتظر كان من الممكن أن تتعاون إسرائيل مع تركيا وتصبح الأخيرة مركزاً للطاقة وتضيع فرصة مصر، لكن سرعة اكتشاف «ظهر» قطع الطريق على هذا السيناريو، حيث كانت تل أبيب وأنقرة فى مرحلة التفكير، ونحن كنا قد انتهينا من التنفيذ وتعاقدنا فسبقنا ولم يعد لمشروعاتهم جدوى تذكر.

لكن ما الذى يمنع أياً من هذه الدول من امتلاك ما نملكه من خطوط أنابيب ومحطات الإسالة؟

- لا شىء يمنعهم سوى الوقت والتكلفة، فحتى ترسل الغاز من موقع الإنتاج لموقع الاستهلاك يتم ذلك إما من خلال خط أنابيب مباشر أو تسييل الغاز عن طريق محطات إسالة ثم يتم نقله فى حاويات ثم يتم تحويله لغاز مرة أخرى عن طريق محطات «تغييز»، وكلاهما مكلف جداً ويستغرق وقتاً، وتكلفة مصنع إسالة، على سبيل المثال، تتراوح بين ١٠ و١٢ مليار دولار، ويستغرق إنشاؤه مدة تتراوح بين ٤ و٥ سنوات.

كم يبلغ إنتاجنا الآن؟

- كنا نستورد ١,٥ مليار قدم مكعب يومياً (ندفع فيها سنوياً ٢,٥ مليار دولار) لتغطية الفجوة بين إنتاجنا المحلى واحتياجاتنا، والآن نستطيع تغطية هذه الفجوة دون حاجة للاستيراد وتوفير الـ٢,٥ مليار دولار، وأصبح لدينا فائض للتصدير يتزايد مع الوقت، فإنتاجنا حتى منتصف سبتمبر الماضى بلغ ٦,٧ مليار قدم مكعب يومياً، واحتياجاتنا نحو ٦,٥، أى إننا حققنا فائضاً بـ٢٠٠ مليون قدم مكعب، وهذا الرقم آخذ فى الزيادة، ما يعنى أنك غطيت العجز خلال عامين، وبدأت تدخل فى مرحلة الفائض الذى قد يصل إلى ٤ مليارات قدم مكعب إضافى يومياً خلال العامين المقبلين.

ما القطاع الأكثر استهلاكاً للغاز فى مصر؟

- ٦٥٪ من إنتاج الغاز يذهب لمحطات الكهرباء، و٢٥٪ للصناعة، و٥٪ للاستخدام المنزلى، و٥٪ يتم تصديرها.

هل الكميات التى تنتجها مصر كبيرة بحيث تمثل تهديداً لروسيا أكبر منتج للغاز فى العالم؟

- عاملان يثيران القلق من دخول مصر سوق الغاز، الأول: المسح السيزمى بالأقمار الصناعية الذى كشف امتلاك مصر لكميات كبيرة من الغاز، والثانى: التقنية الجديدة التى استخدمتها شركة إينى الإيطالية التى تقلل من تكلفة استخراج الغاز، وبالتالى أصبح من الممكن استكشاف واستخراج كميات كبيرة لم تكن فى الحسبان، وحقل ظهر مثال جيد على ذلك، ثم إن روسيا هى المصدر الأكبر وليس الوحيد لأوروبا التى تحصل على الغاز من مصادر أخرى مثل الجزائر وقطر وغيرهما، وليس شرطاً أن تغطى ٦٠ أو ٧٠٪ من احتياجات أوروبا حتى تهدد مصالح روسيا، فلو غطيت ٢٠٪ ستصبح مصدر ضغط، ولو استعانت أوروبا بإنتاجك مع ما تنتجه قبرص وإسرائيل، وبلدان أخرى مستقبلاً، مثلاً لبنان وسوريا، فنحن نتحدث عن كميات ضخمة.